

أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على القطاع الصناعي في السودان (1960 - 1996م)

أستاذ مساعد - كلية السودان الجامعية للبنات

د. أميرة كمال الدين حسن محمد

مستخلص:

تناولت الدراسة أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على القطاع الصناعي في السودان 1960 — 1996م، نبعت أهمية الدراسة عن إمكانية إيجاد الحلول التي يمكن من خلالها تخليص الدول النامية من مشكلة التقلبات بما يؤدي إلى إعادة التنمية. كمنت مشكلة الدراسة في تعقد مشكلة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثيرها الاقتصادية التي تتمثل في إعاقة التنمية على المستوى المحلي. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي وذلك بتجميع ومعالجة البيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة. خلصت الدراسة لعدة نتائج منها: أن من خصائص النظام النقدي الدولي التي لعبت دوراً في إصفاها، التطبيق المتصلب لأسعار الصرف الثابتة، كما أن مشكلة الدولار هي التي أودت أخيراً بنظام أسعار الصرف الثابتة إلى الزوال. وأن اعتماد الصناعات في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة بما فيها السودان، على المواد المستوردة من معدات وماكينات وقطع الغيار ومدخلات الإنتاج المستوردة، جعلها عرضة للتقلبات في أسعار العملات الأجنبية وقد أدى ذلك إلى ضعف استغلال الطاقة والمواد وقد سجلت نسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة القصوى نسباً متدنية. كما أن معظم المصانع تعاني من شح موارد النقد الأجنبي اللازمة لشراء تلك المواد المستوردة مما أدى إلى تذبذب الإنتاجية في بعضها مثل صناعة السكر في السودان.

كلمات مفتاحية: أسعار الصرف، العملات الأجنبية، القطاع الصناعي

Abstract:

The study dealt with the impact of fluctuations in foreign exchange rates on the industrial sector in Sudan 1960 -1996. The importance of the study stems from the possibility of finding solutions through which developing countries can be rid of the problem of fluctuations, leading to re-development. The problem of the study lies in the complexity of the problem of fluctuations in foreign exchange rates and their intertwining and economic effects, which are represented in impeding development at the local level. The study is based on the descriptive approach and inductive

analysis by collecting and processing data and statistics related to the subject of the study. The study concluded with several results, including: One of the characteristics of the international monetary system that played a role in its alignment is the rigid application of fixed exchange rates, and the problem of the dollar is what eventually led to the demise of the fixed exchange rate system. And that the dependence of industries in developing countries in general, and Arab countries in particular, including Sudan, on imported materials such as equipment, machinery, spare parts and imported production inputs, made them vulnerable to fluctuations in foreign exchange rates, and this led to poor utilization of energy and materials. The maximum power is relatively low. Also, most factories suffer from scarcity of foreign exchange resources needed to purchase those imported materials, which has led to fluctuations in productivity in some of them, such as the sugar industry in Sudan.

Keywords: Exchange rates, foreign currencies, industrial sector
مقدمة:

يلاحظ المراقب للأحداث النقدية الدولية، أن النظام النقدي الدولي قد شهد منذ عقد وأكثر أزمات نقدية حادة ومتعاقبة.

فلا يكاد يخرج من أزمة حتى يقع في أخرى وهكذا فوجد أزمة النقد الإسترليني التي آلت إلى تخفيض قيمته عام 1967م. وهكذا كانت أزمة الذهب، وأعقبها أزمة النقد الفرنسي في العام 1969 التي أسفرت عن تخفيض قيمته أيضاً.⁽¹⁾ وقرنت أزمة الفرنك الفرنسي بتعويم للنقد الألماني. وبعد أن عرف النظام النقدي مرحلة استقرار نسبي في أزمة الدولار الذي خفضت قيمته في العام 1971م. ولم يمض وقت طويل على عملية التخفيض هذه، حتى وقع الدولار في أزمة أخرى أدت إلى تخفيض قيمته مرة أخرى. كما اضطر كثير من البلدان إلى تعويم عملاتها، وهذا ما فعلته فرنسا في مطلع العام 1974م، خلافاً لنظام صندوق النقد الدولي. ومع ذلك استمرت الأزمة النقدية الدولية مما أدى عملياً إلى انهيار وتفك النظام النقدي من العالم الرأسمالي، وكانت هذه الأزمة تعكس حالة اختلال التوازن بين القوى الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي.

غير أن إحدى الأوجه الأكثر أهمية لهذه الأحداث، يكمن في أنها بينت عجز البلدان النامية أمام القوى المسيطرة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لأن أكثر من مائة بلد من البلدان النامية تملك مجتمعة احتياطاً نقدياً لا يتجاوز الموارد النقدية لجمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها

أو اليابان وحدها.⁽²⁾ وأصبحت تواجه بالتالي مصاعب جديدة في إدارة وتحديد قيم عملاتها واحتياطياتها من العملات الأجنبية وخدمة ديونها وتصحيح العجز في موازين مدفوعاتها، ودخلت الدول الصناعية من جهتها في صراع جديد تميز بالمنافسة الحادة على الأسواق العالمية وأثر ذلك على معدلات نموها الاقتصادي ومعدلات التضخم. ومع أنه يتعذر إعطاء إحصاءات دقيقة حول المدى الذي تأثرت به دول العالم الثالث إلا أن التقديرات تشير إلى أن أضرار كبيرة قد لحقت بها من جراء الأزمة.⁽³⁾

فبقدر تعلق الأمر بالضريبة الإضافية البالغة 10 % التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة في العام 1971 على مستورداتها من الخارج، فقد قدرت خسارة الدول النامية استناداً إلى مجموعة من الافتراضات بحوالي (500) مليون دولار سنوياً أو ما يعادل 5 % من مجمل قيم صادرات الدول النامية. وأشارت التقديرات إلى أن تأثر الدول النامية بتغيير أسعار صادراتها ووارداتها التي نجم عن إعادة النظر في أسعار صرف العملات الرئيسية، على افتراض تخفيض سعر الدولار بنسبة 10 %، فإن الفائض من القوى الشرائية للدول النامية الذي حققته في تجارتها مع الولايات المتحدة في العام 1971 ينخفض بما يعادل 120 مليون دولار.⁽⁴⁾

كما أشارت التقديرات إلى أن خسارة الدول النامية من جراء تخفيض الدول للقيمة الشرائية لاحتياطياتها الرسمية نتيجة لتقلبات أسعار العملات بلغت حوالي 950 مليون دولار استناداً إلى دراسة من الدول النامية مكونة من (19) بلداً.⁽⁵⁾ ومع تفاقم أزمة النقد الأجنبي المصاحبة عادة لتفاقم مشكلة الديون الخارجية، لجأت الدول المدينة إلى الضغط على الواردات بهدف معالجة مشاكل السيولة الخارجية، وترتب على ذلك تدني الأداء بهذه الدول وتمثل ذلك في تدهور مستوى المعيشة، وارتفاع معدل التضخم بالداخل وانخفاض الطاقات الإنتاجية وتزايد معدلات البطاقة وانهيار النمو الاقتصادي. فالدائنون من الدول المتقدمة من مصلحتهم أن يتحقق نمو البلدان المتخلفة لكي يأمنوا من عدم إمكانية سداد ديونهم مصلحة المدينين. وهذا يتطلب إيجاد علاج جذري للأزمات النقدية وذلك عن طريق تعديل النظام النقدي من أساسه بدلاً من المعالجات الظرفية التي اتبعت سابقاً من قبل الدول الرأسمالية والمؤسسات الدولية التابعة لها.

نجد أن حجم التقلبات في أسعار العملات الأجنبية أثر على الدول النامية ويتضح هذا التأثير بملاحظة أن أسعار بضائع البلدان النامية في السوق الأمريكية تزداد أولاً بنسبة هبوط الدولار من 8 إلى 10 % وكذلك أسعار البضائع القادمة من البلدان النامية تزداد أيضاً بنسبة 10 % وكان ذلك نتيجة لتحديد الأسعار العالمية للسلع الرئيسية للبلدان النامية بالدولار الأمريكي أولاً.⁽⁶⁾ ونجد أن اجتماع مجلس التجارة والتطور التابع للأمم المتحدة الذي عقد في أغسطس - سبتمبر 1971 في جنيف، لاحظ أن أسعار التصدير بالدولار قد نقصت من 16 % إلى 15 % بعد أن حدد سعرها بعملات بلدان أوروبا الغربية واليابان فقد تناقصت القدرة الشرائية للبلدان النامية بنفس النسبة - لأن أنظمة الباون الإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني تستخدم في الاستيراد من البلدان الرأسمالية المتطورة.⁽⁷⁾

كما يتضح لنا أن من خصائص النظام النقدي الدولي التي لعبت دوراً في إضافة التطبيق المتصلب لأسعار الصرف الثابتة، والواقع أن مشكلة الدولار هي التي أودت أخيراً بنظام أسعار الصرف الثابتة إلى الزوال.

كما تفاقمت الأزمة أكثر على أثر القرارات التي أصدرتها البنوك المركزية الموقعة على اتفاقية واشنطن (اتفاقية سمشونيات) 18 ديسمبر 1971 (أنظر الجدول (1/1)).⁽⁸⁾
جدول رقم (1/1)

الانتظام والتوازن فيما بين العملات الرئيسية بموجب اتفاقية (سمشونيات) في 18 ديسمبر من العام 1971 وعلى أساس من أسعار تعادلها في مايو من العام 1971م.

العملات	التغيير مقابل الذهب بنسبة مئوية	التغيير مقابل الدولار	السعر المركزي والسعر الوسيط مقابل الدولار	الحد الأدنى والأعلى الجديان مقابل الدولار
الين الياباني	+ 7,7	+ 16,9	+ 308,0	301,70 - 314,93
الفرنك الفرنسي	+ 7,1	+ 13,9	+ 3,84	3,7535 - 3,9265
المارك الألماني	+ 4,6	+ 13,6	+ 3,2225	3,150 - 3,295
الجنيه الإسترليني		+ 8,6	+ 2,60571	2,6643 - 2,5471
الدولار الأمريكي	(-) 7,9	-	-	-

المصدر: د. حسن النجعي، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية (بغداد: شركة إياذ للطباعة الفنية، 1988، ص56).

مما أدى إلى عرض لكميات فائضة من الدولارات الأمريكية دون أن يكون هناك طلب يوازيه وأن تتدخل الدول الكبرى في أسواق تبادل العملات دفاعاً عن نظام أسعار الصرف الثابتة وحماية لعملاتها مقابل الدولار الأمريكي أدت إلى حدوث اختلال واسع في هيكل الأسعار وعمل على تحويل العجز البنيوي من ميزان المدفوعات الأمريكي إلى مصدر للتضخم لبقية العالم (أنظر الجدول (1/2)).⁽⁹⁾
جدول 1/2: المعدلات السنوية لارتفاع الأسعار لبعض الدول الرأسمالية متوسط الزيادة السنوية في أسعار الاستهلاك

	1970- 60	1973- 70	1973	1974
الولايات المتحدة	2,8	0,1	6,2	12,1
اليابان	5,8	9,0	11,7	25,8
المملكة المتحدة	4,1	8,7	9,2	18,3
إيطاليا	3,9	7,5	10,8	24,7
فرنسا	4,0	6,6	7,3	14,7
ألمانيا الغربية	2,7	6,1	7,1	-
بلجيكا	3,0	5,8	14,4	16,3
كندا	2,7	5,6	7,6	12

المصدر: د. فؤاد موسى، مشكلات الاقتصاد والدول المعاصرة (القاهرة: مطبعة أطلس، 1980م، ص6).

وأيضاً للتوسع في سوق العملات الأوروبية دور كبير في تقلبات أسعار العملات كما تضاعفت حدة الأزمة الاقتصادية للعام الرأسمالي بانفجار ما سمي بأزمة الطاقة فيما بين حرب أكتوبر 1973م، كما أن الأزمة النقدية قد سبقت النفطية وكانت إلى حد ما مسئولة عنها. غير أن التقديرات تكشف عن أن كل زيادة مقدارها 8 % من أسعار النفط تحدث انخفاضاً قدره 1 % من معدل نمو التجارة الدولية وزيادة قدرها 5 % من التضخم العالمي كما كان لتسابق العملات إلى التعويم في الثلاثينات أثره في تقلبات أسعار الصرف للعملات الأساسية.⁽¹⁰⁾

الأسباب السياسية التي أدت التي تفاقم الأزمة تظهر من خلال الصراع الذي دار بين الجنرال ديغول والحكومة الأمريكية، حيث كان يرمي الجنرال إلى إنزال الدولار من سيادة الحكم والاستعاضة عنه بالذهب وفي المقابل كانت ترمي الحكومة الأمريكية إلى الاستغناء عن استعمال الذهب كنقد على الصعيد الدولي والاستعاضة عنه بالدولار، ولقد حققت الولايات المتحدة بعض النجاح في هذا المضمار⁽¹¹⁾.

إضافة إلى ما سبق يعتبر التضخم العالمي من العوامل المهمة التي أدت إلى تفاقم التقلبات أسعار العملات الأجنبية. كما أن التضخم الأمريكي هو الذي يحكم التضخم العالمي الراهن وما على الدول الرأسمالية الصناعية إلا أن تكبح التضخم الأمريكي إذا رفض تغيير أسعار صرف عملاتها. ويمكن تتبع أثر هذه التقلبات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.⁽¹²⁾

منذ أوائل التسعينات ظلت العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية تعاني من ضغوط متزايدة والدول النامية وحدث نفسها معرضة للصدمات الناتجة عن التضخم والتقلبات التي يصعب التنبؤ بها في قيم العملات الرئيسية مما أثر سلباً على العملية التنموية بها ومن ثم انتقلت هذه الأزمات الدولية إلى الدول النامية وخاصة السودان ويظهر ذلك جلياً في القطاع الصناعي الذي حظي بالاهتمام منذ الاستقلال حيث حقق معدلات كبيرة لا يستهان بها. وصدرت عدة قوانين لتشجيع الاستثمار الصناعي، نجمت عنها نتائج إيجابية حتى العام 1969. إلا أنه في العام 1970، صدرت قرارات التأميم والمصادرة التي أدت إلى انخفاض الاستثمار الصناعي. وبعد إعادة المؤسسات المصادرة لأصحابها المواطنين السودانيين في القطاع الصناعي لعام 1972. بدأ برنامج العمل المحلي الذي وضع من ضمن أهدافه الاكتفاء الذاتي للسودان في بعض السلع الاستهلاكية كالسكر وأخرى كالمنسوجات. وشملت الفترة من (1970 / 70 - 1983 / 82) برنامج الخطة الخماسية والسادسية وصدور قوانين الاستثمار لعام (1972، 1974، 1980) وحققت هذه القوانين بعض النتائج الإيجابية للقطاع الصناعي.⁽¹³⁾ وفي التسعينات صدرت قوانين لتشجيع الاستثمار لعام 1990، للعام 1996م كلك تضمنت صدور قوانين البرنامج الثلاثي للاستراتيجية القومية الشاملة للفترة (1992- 2002) مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي.⁽¹⁴⁾ ومن خلال هذا

الاستعراض لأداء القطاع الصناعي وبالرغم من السياسات التي وضعت له، تبين لنا أن ارتفاع تكلفة استيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة والرأسمالية. كالمواد الخام والوقود وقطع الغيار على الأقل بنفس نسبة تخفيض الجنيه أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية لكثير من الصناعات مما ينعكس على أسعار المنتجات.⁽¹⁵⁾ ومنذ مطلع السبعينات ظلت الأسعار الداخلية للسكر في السودان تتحد بمنأى عن اتجاهات الأسعار العالمية. وظلت الأسعار تقل كثيراً عن مستويات الأسعار العالمية وذلك لاعتبارات الحساسية المفرطة عن المواطن في الداخل تحد أسعار السكر (أنظر الجدول 1/3).⁽¹⁶⁾

جدول رقم (1/3): أسعار السكر الأبيض (على أساس فوب)

التاريخ	السعر العالمي س/رطل	نظام الكوت الأمريكي سنت/رطل	الاتحاد الأوروبي سنت/رطل
93/1/4	17,39	28,17	35,96
93/6/2	19,75	28,74	37,06
93/7/3	19,79	30,87	38,90
93/9/3	18,09	29,12	34,65
93/12/2	19,17	28,99	34,49
94/1/4	19,01	39,34	35,11
94/6/2	21,17	28,82	36,47
94/9/1	21,12	29,23	37,02
94/12/6	23,50	29,23	36,69
95/1/3	24,17	31,37	38,98
95/6/1	20,56	17,39	

المصدر: وزارة الصناعة ، قطاع إنتاج السكر، السياسة التصدير، ص7.

ونلاحظ تذبذب تكلفة إنتاج السكر لعدة سنوات تبعاً لتذبذب سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأخرى وذلك لاعتماد تلك الصناعة على المدخلات المستوردة (أنظر النموذج أ/1) أدناه:

نموذج (أ/1): تكلفة إنتاج السكر لمواسم (88/87 - 89/88)

شركة سكر حلفا الجديدة⁽¹⁷⁾

نسبة تكلفة المواد الخام المستوردة إلى التكلفة الكلية			التكلفة			
نسبة التغير	1989/88	1988/87	1989/88	نسبة التغير	1988/87	البند
			سعر الصرف = 11,30	51 %	سعر الصرف 4,50=	
			4,587,000		1,650,000	العمالة
	23,5 %	12 %	1,850,000		925,000	الإطارات
	8,6 %	5 %	6,75000		4,50000	الوقود
	12 %	0,9 %	9,60000		7,20000	الفرنس
	18 %	14 %	1,440000		1,140000	السماد
94 %	62,1 %	31,9 %	78464,6	2 %	76334,11	الإجمالي
			34,4 %		35 %	نسبة استهلاك الطاقة الإنتاجية

المصدر: تقرير اللجنة الفنية المكلفة بدراسة سعر طن

كما يلاحظ من صناعة البطاريات والتي تمثل المدخلات المستخدمة حوالى 90 % من مدخلات الإنتاج، تذبذب تكلفة هذه الصناعة وفقاً لتذبذب سعر الصرف، وكذلك صناعة الصابون ويظهر ذلك في النموذجين (ب1)، (ح1) أدناه:

نموذج (ب1)

هيكल أسعار صابون الغسيل 27 ديسمبر 1995

بيان	1995		نسبة الزيادة	نسبة تكلفة المواد المستوردة	نسبة الزيادة
سعر الصرف	850 ج	950 ج	11 %	850 ج	950 ج
شحمة	567,423	626,283		75 %	76 %
صودا كاوية	59,920	66,080		7,9 %	80 %
كيماويات	20,000	20,000		2,6 %	2,4 %
كرتون	44,400	44,400		5,9 %	5,4 %
م. تشغيل	60000	60000			

بيان	1995				نسبة الزيادة	نسبة تكلفة المواد المستوردة		نسبة الزيادة
إجمالي تكاليف الإنتاج	751,743		816,763		% 8	38,31 %	41,76 %	% 9
	سعر المصنع	سعر القطعة	سعر المصنع	سعر القطعة	نسبة الزيادة			
أرباح 10 %	4048	116,50	3725	107,25	% 92			
أرباح 10 %	4230	122	3894	112	% 92			
أرباح 20 %	4415	127	4063	117	% 92			

المصدر: وزارة الصناعة، إدارة التكاليف، ملفات الصابون

نموذج (ج/1)

قائمة التكاليف حجارة البطارية الجافة لشركة النيل الأبيض للبطاريات المحدودة في 1995

البيان	1995		نسبة تكلفة المواد		نسبة الزيادة
سعر الصرف	444,4	% 650			% 46
إجمالي تكلفة المواد المستوردة	53,294,58	86,796,00	% 80	% 85	% 6,250
تضاف تكلفة المواد المحلية	1,282,90	1,284,00			% 53
تكلفة التشغيل	11,823,1	13,853,0			
تكلفة الإنتاج	66,400,0	101,933,0			
هامش الربحية 25 %	16,600,	25,483,0			
سعر البيع تسليم المصنع	83,000,0	127,416,0			% 53
سعر البيع شامل الرسوم	118,690,0	182,204,0			% 53

المصدر: وزارة الصناعة، إدارة التكاليف، ملف البطاريات الجافة

ويتضح من التحليل السابق أن القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

الخاتمة:

لما كانت آلية سعر الصرف للعملات الأجنبية العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وتعدّ عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولما لها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصاً تلك البلدان النامية. فإننا نجد أن القطاع الاقتصادي في السودان على المواد المستوردة من معدات وماكينات وقطع الغيار ومدخلات الإنتاج المستوردة مما جعلها عرضة للتقلبات في أسعار العملات الأجنبية. لذا فإن التقلبات الشديدة والمستمرة في أسعار صرف العملات الأجنبية، كان له مردوه الواضح والجلي على القطاع الصناعي في السودان، وهذا ما سيرد في النتائج أدناه.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

أبانت لنا الدراسة أن من خصائص النظام النقدي الدولي التي لعبت دوراً في إصفاؤه، التطبيق المتصلب لأسعار الصرف الثابتة، كما أن مشكلة الدولار هي التي أودت أخيراً بنظام أسعار الصرف الثابتة إلى الزوال.

كما أثرت القرارات التي أصدرتها البنوك المركزية الموقعة على اتفاقية واشنطن (اتفاقية سمشونيات) في 18 ديسمبر من سنة 1971م في التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية مما أدى إلى عرض كميات فائضة من الدولارات الأمريكية دون أن يكون هناك طلب يوازيها، الأمر الذي أدى إلى اختلال واسع في هيكل الأسعار وعمل على تحويل العجز البنيوي في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى مصدر للتضخم لبقية العالم.

اعتماد الصناعات في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة بما فيها السودان على المواد المستوردة من معدات وماكينات وقطع الغيار ومدخلات الإنتاج المستوردة مما جعلها عرضة للتقلبات في أسعار العملات الأجنبية وقد أدى ذلك إلى ضعف استغلال الطاقة والمواد وقد سجلت نسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة القصوى نسباً متدنية. كما أن معظم المصانع تعاني من شح موارد النقد الأجنبي اللازمة لشراء تلك المواد المستوردة مما أدى إلى تذبذب الإنتاجية في بعضها مثل صناعة السكر في السودان.

من خلال استعراض أداء القطاع الصناعي في السودان وبالرغم من السياسة التي وضعت له (1956- 1996) تبين لنا أن ارتفاع تكلفة استيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة والرأسمالية- كالمواد الخام والوقود وقطع الغيار على الأقل بنفس نسبة تخفيض الجنيه أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية لكثير من الصناعات مما انعكس على أسعار المنتجات. ونلاحظ تذبذب تكلفة إنتاج السكر لعدة سنوات تبعاً لتذبذبات سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأخرى وذلك لاعتماد تلك الصناعة على المدخلات المستوردة. كما نلاحظ في صناعة البطاريات والتي تمثل

المدخلات المستترة المستخدمة حوالي 90 % من مدخلات الإنتاج، وتذبذب تكلفة هذه الصناعة وفقاً لتذبذب سعر الصرف. وكذلك صناعة الصابون ويتضح لنا أن القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

التوصيات:

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

السعي لتحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف الدولية وعلى الأخص فيما بين العملات الأجنبية وذلك من خلال إتباع درجة أكبر من الانضباط في السياسات الداخلية وذلك بما تملكه كل دولة من الدول الكبرى من قدرة على مواجهة الخلل في موازين مدفوعاتها وتقليص التناقضات في أوضاعها الاقتصادية والأساسية وبشكل خاص ما يتعلق بالأسعار والكلفة وأسعار الفائدة والدخول.

تحقيق ترابط هيكلي داخل القطاع الصناعي يؤدي إلى تنمية مشروعات الصناعات الثانوية واستغلال المخلفات والفاقد الإنتاجي والمنتجات الثانوية للعمليات الهندسية (تصنيع البقاس والمولاس) في صناعة السكر، وتنمية مشروعات إنتاج المكونات والسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع النهائية، إنتاج الجير النقي للصناعات الغذائية، والصودا الكاوية لصناعة الزيت والصابون، وصناعة قطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية المساعدة.

رعاية تأسيس المشروعات الرائدة لتحقيق الترابط الهيكلي داخل القطاع الصناعي، بإنتاج السلع الوسيطة وتجهيزات الإنتاج المساعدة وقطع الغيار ومشروعات تصنيع المنتجات الثانوية والمخلفات الصناعية ومشروعات تعميق التصنيع.

التوصل إلى ترابط أمامي وخلفي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى الأخص توفير المستلزمات الضرورية للإنتاج الزراعي والحيوان والقطاع الاقتصادي الأولي بأكمله إلى قطاع الثروة المعدنية وقطاع الثروة المعدنية وقطاع التشييد والبناء واستغلال الطاقات الطبيعية المتجددة (طاقات الشمس والهواء والماء)، وتنمية الصناعات الزراعية القائمة على تصنيع وتحويل المنتجات الزراعية، الحيوانية، وتنمية الصناعات التحويلية للثروة المعدنية ومواد البناء.

وضع برامج خاصة للصناعات الموجهة للتصدير والقائمة على المميزات النسبية الوطنية مما يؤدي إلى تكثيف قدراتها التنافسية وتميزها بالخصائص النموذجية للكفاية والديناميكية الصناعية المتطورة (رقابة الجودة العالية) استغلال المنتجات الثانوية، إنتاج أجود مواد التغليف واستخدام المواد الخام الصحيحة وإزالة المعوقات الإدارية وحل اختناقات الترحيل وتطبيق وتبني أنظمة المناطق الصناعية الحرة لجذب الاستثمارات الصناعية العالية الكثافة الرأسمالية والتقنية الموجهة للتصدير وتوظيف منشآت الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والنقل الجوي والبحري.

اتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الصناعة من المنافسة غير المتكافئة بغير إفراط يغري

بالتفريط في مستويات الجودة والكفاية والقدرة التنافسية وحماية المستهلكين.
نشر الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية والريفية وتوفير مستلزماتها ومواد تشغيلها
وتوفير القروض النقدية والعينية وتقديم المشورة الفنية الإدارية اللازمة لها وتأسيس مراكز
الخدمات الهندسية وتأجير المعدات والآلات وإمدادات القوى المحركة لمجتمعاتها.

المصادر والمراجع:

- (1) هاشم حيدر، أزمة الدولار (الطبعة الأولى)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سبتمبر 1971، ص 100-112.
- (2) حسن النجفي، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، (بغداد: شركة إيباد للطباعة الفنية، 1988)، ص 231.
- (3) المرجع نفسه.
- (4) المرجع نفسه.
- (5) المرجع نفسه، ص 213.
- (6) المرجع نفسه.
- (7) أخصائيون سوفيت، قضايا العالم (تفاقم الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي، ترجمة: (فارس غصوب) (بيروت: دار الفارابي، بدون سنة)، ص 123.
- (8) حسن النجفي، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، مرجع سابق، ص 54.
- (9) المرجع السابق، ص 56.
- (10) فؤاد مرسى، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، (القاهرة: مطبعة أطلس، 1980)، ص 1.
- (11) المرجع نفسه.
- (12) هاشم حيدر، السيولة النقدية الدولية والبلدان النامية، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع 1977)، ص 109.
- (13) بدور عثمان أبو عفان، حسين محمد ميرغني وآخرون، «القطاع الصناعي في السودان المشاكل إمكانات الحلول» المؤتمر القومي للقطاع الصناعي، 1986، ص 322.
- (14) جمهورية السودان: ديوان النائب العام، «قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996» مارس 1996، ص 10.
- (15) وزارة الصناعة، قطاع إنتاج السكر، «سياسة التسعير» ص 4.
- (16) جمهورية السودان، رئاسة مجلس الوزراء، اللجان الفنية لصياغة السياسات العامة، السياسات القطاعية في مجال المالية، السياسات القطاعية في مجلة المالية والسياسات الكلية (في مجال الصناعة)، ص 10.
- (17) دليل السودان التجاري الصناعي الخرطوم الاستشارات الصناعية والتجاري، الطبعة الأولى، الخرطوم، دار الاستشارات الصناعية والتجارية، الخرطوم، العدد (4)، 1990/89، ص 54.